سياسات تطوير المناطق الريفية في الجزائر دراسة لبرنامج التجديد الريفي والفلاحي لولاية المدية 2009–2014

Policies to support rural areas in Algeria Studying the rural and agricultural renewal program for medea city2009-2014

معقافي الصادق، sadek.mogafi

كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة تيزي وزو–الجزائر–

Sadek.mogafi@ummto.dz

تاريخ الاستلام: 2021/01/16 تاريخ القبول: 2021/03/18 تاريخ النشر:29/ 03 / 2021

ملخص: تشكل المناطق الريفية في الجزائر العمق الاستراتيجي للاقتصاد الوطني، لكونه المسؤول عن توفير الأمن الغذائي بمختلف مكوناته ، وقد اتجهت العديد من البلدان للاهتمام بالمناطق الريفية التي تمتلكها من خلال وضع استراتيجيات تنموية لتطويرها مما يحقق التوازن التنموي والعدالة الاجتماعية بين قطبي المجتمع الحضري والريفي ويحد من النزوح الريفي الذي يؤدي إلى فقدان الهوية الثقافية والاجتماعية للمناطق الريفية وبالتالي ينعكس على تحقيق التنمية الريفية ،وقد أولت الجزائر أهمية كبيرة لهذا الفضاء الحيوي بإتباع جملة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تلبي حاجيات ومتطلبات البقاء في المناطق الريفية ومن بينها سياسة التجديد الريفي والفلاحي التي كانت تهدف إلى بناء اقتصاد ريفي حيوي مدعم للتنمية الفلاحية.

الكلمات المفتاحية: الدعم الريفي،الاستثمار الريفي،التجديد الريفي،التنمية الفلاحية

Abstract The rural areas of Algeria are the strategic depth of the national economy because it is responsible for providing food security in all its components. Many countries have tended to take care of the rural areas they possess by developing developmental strategies that achieve developmental balance and social justice between the poles of urban and rural society and reducerural displacement Which leads to the loss of cultural and social identity of rural areas and thus reflected on the achievement of rural development. Algeria has attached great importance to this vital space by following anumber of economic and social policies that meet And the requirements for survival in rural areas The policy of rural and peasant renewal aimed at building a rural, supportive rural economy

Keywords: rural support, rural investment, rural renewal, agricultural development

المؤلف المرسل: معقافي الصادق ، **الإيميل**: Sadek.mogafi@ummto.dz

1. مقدمة

يعتبر القطاع الفلاحي أساس العملية الاقتصادية بما يمتلكه من تداعيات على القطاعات الأخرى. فالدول تولي أهمية كبيرة للاستثمار الفلاحي من خلال توفير التقنيات والوسائل الحديثة التي تتلاءم والنشاط الزراعي،فالأمن الغذائي غاية تصبو لها الدول خاصة التي تتوفر على مقومات طبيعية وبشرية تؤهلها للقيام بالأدوار الإنتاجية،والجزائر من الدول التي خصصت اهتماماتها نحو هذا القطاع الحيوي بانتهاج مجموعة من السياسات والبرامج أبرزها برنامج التجديد الفلاحي والريفي والذي سنخصص له حيز من الدراسة المجالية من خلال التطرق لهذا البرنامج في ولاية المدية ودراسة الأثر المحقق من هذا البرنامج.

1.1.الإشكالية: وعليه نطرح الإشكالية التالية كيف أثر برنامج التجديد الريفي و الفلاحي على دعم وتطوير التنمية الفلاحية في ولاية المدية؟

التساؤلات الفرعية

-ما هو مضمون سياسات الدعم الريفي في الجزائر؟

-مامدى تأثير برنامج التجديد الريفي والفلاحي على تطوير الإنتاج الفلاحي في ولاية المدية؟

2.1.فرضيات البحث

للاجابة على الاشكالية والتساؤلات نضع الفرضيات التالية

-يعتبر تطوير القطاع الزراعي أساس دعم المناطق الريفية وتطويرها في الجزائر.

-يعتمد برنامج التجديد الريفي والفلاحي على تطوير وتنشيط الفضاءات الريفية بما يخدم التنمية الفلاحية.

3.1.أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى الكشف على الآثار التي حققها برنامج التجديد الريفي والفلاحي مقارنة بالبرامج التنموية الأخرى،خاصة في ظل الإمكانات المالية والبشرية الموفرة لإنجاح هذا البرنامج،إضافة إلى تحليل النتائج المتعلقة بالجانب الفلاحي خاصة في ولاية المدية ومقارنة الأهداف بالنتائج .

4.1.منهج البحث:

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن من خلال التطرق لوصف سياسات دعم الريفي عبر مراحل مختلفة ،إضافة غالى إبراز أهداف ووسائل برنامج التجديد الريفي خاصة في المناطق الريفية .

2. محاور سياسات دعم المناطق الريفية في الجزائر.

1.2.:متطلبات دعم المناطق الريفية

ان تحقيق الاستقرار الريفي وضمان بقاء السكان في أقاليمهم الريفية للحفاظ على التوازن الجهوي والتنموي يتطلب الاهتمام بالاعتبارات المتعلقة دعم السكنات الريفية بجملة من المرافق والتجهيزات العمومية التي تنعكس على درجة الثبات والتوطين الريفي والتي نذكر منها:

*ان يكون الموقع بناء السكن الريفي الجماعي ملائماً وكافيا لاستيعاب عدد السكان المخطط له وللزيادة السكانية المتوقعة

*ضرورة وجود شبكة طرق رئيسية ريفية مناسبة تصل المناطق الريفية بالحضرية لزيادة ورفع التبادلات التجارية وتسهيل التنقل .

*ان تكون هناك مصادر ثروة طبيعية تشكل القاعدة الاقتصادية لديمومة وتطور السكان الريفيين ، أبرزها التربة الزراعية وتوفر مصادر للمياه الري بالإضافة إلى ملائمة المناخ لإنتاج المحاصيل الزراعية،فالتخطيط التنموي للأرياف يعتمد على تقريب السكان من المناطق الزراعية الأكثر خصوبة وإنتاجية.

*دراسة النظام التفاعلي والتبادلي بين مختلف المناطق الريفية من خلال تحديد العناصر التي يرتكز عليها الاستقرار ووضع الحلول للعقبات التي تقف أمام عمليات النمو والتوسع المتوقع للمناطق الريفية (settlement.2003)

*توفر الحد الأدنى من الخدمات اذ يمثل هذا المؤشر تحديا لكافة الدول النامية والمتقدمة فعدم توفر الخدمات مقارنة بالمناطق الحضرية ،فالسياسة المنتهجة لتطوير الريف وتثبيت السكان تختلف من منطقة لاخرى وفق امكانيات وخصوصيات كل منطقة وفي اغلب الحالات ترتكز على :

إنشاء شبكة المواصلات واتصالات

إدارة الموارد الطبيعية والتخطيط لاستعمال الأرض.

تقليص نسبة الفوارق بين الحضر والريف من خلال تقليص نسبة الفقر الريفي (عمي، 2008ص15)

يتفق اغلب الباحثين في ميدان التنمية الريفية على ضرورة اخذ الاعتبارات والقواعد التالية في وضع المشاريع والخطط التنموية في المناطق الريفية:

-إتباع المنهج العلمي في دراسة أي مشروع عن طريق المسح الكلي لمكونات البيئة المحلية الريفية وخصائصها الثقافية للتعرف على مدى نجاح أو فشل أي مشروع تنموي في ا ي منطقة.

يدخل إحداث التنمية الريفية ضمن إطار برنامج متكامل لتنمية الحصر والريف فالعلاقة الوظيفية والعضوية بينهما تحدد الارتباط التطوري بينهما لا يمكن أن ينمو احدهما بمعزل عن الأخر.

-عند وضع سياسات للتنمية مجال معين يجب القيام بدراسة عامة حول الظروف والقوانين المنظمة والتي تتوافق والاعتبارات والخصوصيات العامة للمجال.

-ضـرورة التزامن بين التوسـع العمراني ومختلف الجوانب الاقتصـادية والاجتماعية والتعليمية والصـحبة في المناطق الحضـرية و الريفية ،إذ أن تخلف قطاع واحد يؤدي إلى إحداث خلل في المنظومة الاقتصـادية والاجتماعية التي تتجسد في بروز ظاهرة الهجرة الريفية (عثمان، 1985،ص 62-63)

2.2.التسيير الذاتي والثورة الزراعية: إن الحراك الذي شهده الريف الجزائري في مرحلة ما بعد الاستقلال وخلال المخططات التنموية المنتهجة أدى إلى بروز ظاهرة التحضر السريع التي شكلت عائقا أمام تحقيق التنمية الاقتصادية لأنها جعلت من الريف فضـاء استهلاكي وطارد للسـكان بحكم استنزاف اليد العاملة سـواء المؤهلة او غير ذلك إضـافة إلى إلحاق المدن الصـغيرة بالأرياف من حيث الخصـائص الاجتماعية والاقتصـادية، وكنتيجة لهذا الوضـع الجديد تضـاعف حجم ورادات الجزائر من المنتجات الزراعية 10 أضـعاف تقريبا مع مطلع الثمانينات (براكنية،1987ص83)، كما أدت المخططات التنموية القائمة على التصـنيع باسـتثمارات فاقت 149مليار دولار خلا الفترة 1967-1979 والتي كانت تهدف إلى إرساء قاعدة اقتصادية ذات طابع صناعي باستعمال المواد الطاقوية ونتيجة لهذه السياسة ظهرت بوادر لازمة السكن بالمدن الكبرى وبالأخص الشمالية وما خلفته من تفشـي الأمراض والبطالة حيث أن الصـناعة اسـتولت على الأراضـي الزراعية من خلال إقامة المصـانع وجذب السكان واليد العاملة من الريف مما ترتب عليه تفاوت جهوي بين المناطق الصناعية والريفية التي أصبحت ظروف العيش قاسية فيها. (حسني،1990 .ص 345)

وفي ظل هذه الأوضـاع الاجتماعية والديناميكية الجديدة للأرياف بدأت المجهودات المركزية في إيجاد الحلول والميكانيزمات التي تعيد للمجال الريفي والزراعي قيمته الإنتاجية والحيوية بالنسبة للاقتصاد الوطني فتوجه التصنيع نحو التوطين في المناطق الريفية لإحداث التوازن التنموي وان كانت ناجحة في بعضـها مثل صـناعة النفايات بالبرواقية والصناعات التحويلية في سعيدة الى زيادة في حجم اليد العاملة ، إلا أن غياب التنسيق بين ما هو متوفر من يد عاملة مؤهلة ومكونة لدخول في عالم التصنيع وبين ما هو متوفر من نموذج اقتصادي قائم على الممارسات الزراعية ،لقد كان الهدف وراء بعث نشاطات صناعية في المدن الريفية هو التحكم في الهجرة الريفية وتوفير مستوى معيشي ملائم لكن النتائج البعدية أثبتت أن سلبياتها كانت كبيرة على القطاع الزراعي من حيث الإنتاج والأراضي التي استولت عليها الصناعات الريفية حيث فاقت نسبة التوسع على حساب الأراضي الزراعية 14000هكتار في مرحلة مابين 1962-1978،كما تبين ان غياب التخطيط الإقليمي المرتبط بالجانب العمراني والبيئي والخصوصيات الثقافية والاجتماعية لكل منطقة مع النمط الاقتصادي المنتهج خاصة وان اغلب مشاريع التوطين الصناعي في الأرياف تمركز في المدن الشمالية التي تتوفر على شبكات الطرق والنقل واراضي خصبة ذات جودة إنتاجية عالية مستقطبة لليد العاملة الريفية.

3.2.القرى الاشتراكية ودعامة تحقيق التنمية الريفية .

يعتبر مشـــروع 1000قرية من البرامج التي تم اعتمادها في إطار إعادة تطوير وبناء الريف الجزائري بما يتماشـــى ومتطلبات تحقيق التنمية الريفية خاصـــة بعد الوضـــع المزري الذي وصـــل اليه الســـكن الريفي بفعل الممارســـات الاستعمارية والهجرات المتتالية للريف،فهذا المشروع السكني الذي ارتبط بمشروع اقتصادي تنموي يسمى الثورة الزراعية الذي كان يهدف إلى تفعيل النشـــاط الزراعي في الاقتصـــاد الوطني وتحقيق الامن الغذائي وتمويل القطاع الصـناعي حيث بلغت نسـبة الاسـتثمارات فيها 5/ مقارنة بالنشـاط الصـناعي 53/ في الفترة مابين 1967-1977 فهذا الحجم لم يعكس الصورة الكبيرة لهذا المشروع التنموي على خاصة من حيث التحكم في اليد العاملة الريفية.

في ظل الوضع المالي والاقتصادي الذي عرفته البلاد وصل انجاز القرى الاشتراكية الى 566 قرية أي بنسبة تتجاوز 50 % وتم التراجع عليها مع مطلع البرامج الخماسـية،لكن هذه المنجزات في بناء السـكنات واجهت انتقادات شـــديدة من الفلاحيين نظرا لغياب ابســـط الوســـائل الحاجيات من ماء وكهرباء وكذلك وجود فئة غير مرتبطة بالنشـــاط الزراعي و الثورة الزراعية ،وعليه يمكن القول أن الثورة الزراعية كان لها دور محدود وغير متبادل مع القطاعات الأخرى سواء الاقتصادية والاجتماعية،حيث وصلت نسبة الاستفادة من الأراضي 90الف مستفيد وتنصيب 600تعاونية ،لم تصل القرى الاشتراكية إلى تحقيق أهداف الثورة الزراعية والعكس بالعكس فالمستوى المعيشـــي للفلاح تدهور خاصـــة من ناحية المداخيل والأجور مما اســـتدعى مغادرتهم الأرياف والأنشـــطة الزراعية .(درويش، 1989.ص45-47)

3- أهداف برنامج التجديد الريفي والفلاحي في الجزائر.

ابتداء من 2009 اطلق رسميا برنامج التجديد الفلاحي و الريفي الذي يهدف لتطوير الأمن الغذائي و تحســـين الظروف المعيشـــية للفلاحين ، حيث اســـتفاد القطاع الفلاحي 2009-2014 من غلاف مالي قدره 1000 مليار دج لتحسين المعدل السنوي لنمو الإنتاج الفلاحي من 6.8 في 2000-2008 إلى 12.98 في الفترة 2009-2014

تعتبر ســـياســـة التجديد الريفي من الســـياســـات الاقتصـــادية والاجتماعية التي تهدف إلى إعادة بعث النشـــاط الاجتماعي والفلاحي في الأرياف ،حيث وبعد الأزمة الأمنية التي شـــهدتها البلاد عرفت المناطق الريفية موجة من الهجرة نحو المناطق الحضرية لكن وبعد سنة 2000 بدأت الحياة تعود إلى هذه المناطق خاصة في ظل الصعوبات التي وجدها المهاجرين في التأقلم مع النمط الحضـــري وارتباط معيشـــتهم بالأرض التي تركوها ،هذا الإدراك الذي تدعم ببرامج تحفيزية للمواطن للعودة إلى الريف وإحياء مختلف الأنشطة الفلاحية وهذا ما جعل سياسة التجديد الريفي في الجزائر من أهم النماذج التنموية المنتهجة في المناطق الريفية بما تختص به من مشاريع اقتصادية واجتماعية.

جاءت هذه السياسة بهدف تحويل قطاع الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل، مع تكثيف الإنتاج في الفروع الزراعية الغذائية، من خلال اعتماد إســتراتيجية لترقية تنمية مندمجة لكل الأقاليم، وبالتالي تم تعميم البرنامج ليتم اعتماد صيغة عقود

تم إطلاق المشـروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة يدخل في إطار الإسـتراتيجية الوطنية للتنمية الريفية يقوم على بعث المجال الريفي من خلال سياسـة التجديد الريفي القائمة على إشـراك الفاعلين الحقيقيين في عملية التنمية الريفية وهم سكان الريف والمنتخبين المحليين والهيئات الإدارية الوصية وخلايا التنشيط الريفي وكذلك المؤسسات المالية و البنكية فالسياسـة التجديد الريفي تهدف إلى عصـرنة القرى والقصـور وتنويع الأنشـطة الاقتصـادية في الوسط الريفي حسب خصوصية كل وسط وحسب مقوماته الطبيعية والبشرية بهدف:

1-المساهمة في إحياء المناطق الريفية بتحسين ظروف التشغيل و ضمان مستوى معيشي مقبول للسكان الريف.

2-تثبيت السكان و الحفاظ على العالم ريفي بتحديث القرى و المداشر من خلال تحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية، و القضاء على السكنات الهشة و غير المستقرة، و استبدالها بمساكن و أماكن لائقة تتوفر على وسائل الراحة من الطرق، الكهرباء، الصرف الصحي، مياه الشرب، بناء المدارس، الرعاية الصحية و الحماية الاجتماعية و الهاتف....و إلخ

3-تدعيم قابلية المؤسسات الريفية للحياة و تعزيز دور الفلاحة التي ما تزال مكونا رئيسيا في الاقتصاد الريفي.

4-المساهمة في حماية التراث الثقافي و السياحي لان سياسة التجديد الريفي تهدف إلى تعزيز التماسك الاجتماعي و التنمية المتوازنة للأقاليم الريفية في ظل الخصوصيات الثقافية والاجتماعية .

(La Politique du Renouveau Rural en Algérie MADR. Algérie.P12، 2012 .)

تم برمجة 12الف مشروع جواري للتنمية الريفية المندمجة تستهدف هذه المشاريع سكان الريف الذين يمثلون نسبة 40 % من إجمالي السكان أي 13 مليون نسمة، و يمثل الشباب التي تقل أعمارهم عن 30 سنة ثلاث أرباع السكان، كما تشمل 979 بلدية من مجموع 1541 بلدية على المستوى الوطني، و

1.750مليون أسـرة ريفية ، مما سمح بتوسـيع المسـاحات الزراعية إلى أكثر من 250 ألف هكتار واسـتصـلاح أكثر من 8 ملايين هكتار واسـتحداث أكثر من مليون منصـب شـغل (خلية الإعلام والاتصـال لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، 2015)

4-اثر برنامج التجديد الريفي والفلاحي على تطور الانتاج الفلاحي ولاية المدية

1.4.المقومات الطبيعية والبشرية لولاية المدية

تقع ولاية المدية في قلب الأطلس التلي وسط الجزائر، حيث تتميز الولاية بعلوها عن سطح البحر، حيث يصل علو عاصمة الولاية إلى 950 متر عن مستوى سطح البحر، في حين يفوت علو بعض مناطق الولاية عتبة 1000متر.تتربع ولاية المدية على مساحة تفوق 8700 كلم2 ،مقسمة إلى 64 بلدية و 19 دائرة، وبتعداد سكان قدره 925.044 نسمة حسب الإحصاء السكان الأخيرٌ وتتوسط ولاية المدية ستة ولايات جزائرية، تحدها من الشمال ولاية البليدة و من الغرب كل من ولايتي عين الدفلى و تيسمسيلت، أما من الجنوب فتحدها ولاية الجلفة، و تتقاسم حدودها الشرقية مع ولايتي المسيلة و البويرة، يسود معظم الولاية مناخ البحر الأبيض المتوسط، و ذلك لقربها من البحر الأبيض المتوسط،حيث لا تبعد عنه عاصمة الولاية بالخط المستقيم إلا 37 كلم.

وتمتاز بمناخ متباين فرضته العوامل الطبيعية متوسط شبه قاري ،بارد ورطب شتاء معتدل ربيعا ،حار وجاف صيفا ،تصل كمية الأمطار 500ملم سنويا و يسود الجهة الشمالية للولاية مناخ مساعد على التنمية الفلاحية وتوفر الماء حيث تمتاز بكثافة الغطاء النباتي في الجهة الشمالية مما يساعد على الحد من أخطار إنجرافات التربة.

تكتسب ولاية المدية طابعا فلاحيا ورعويا نسبة44 من مجموع الأنشطة الإنتاجية وتقدر الأراضي الفلاحية بمساحة 773.540 هكتار منها 337.938 هكتار صالحة للزراعة و9.773 هكتار من الأراضي المسقية. (الديوان الوطني للتخطيط والإحصاء ، 2008.)

وتعد الفلاحة النشاط الرئيسي للمنطقة بفضل وفرة الأراضي الخصبة وملائمة الظروف المناخية التي تعد حافزا قويا على إنشاء مستثمرات فلاحية جديدة خاصة تربية المواشي والدواجن. تتوزع المساحة الزراعية على الأتي:

-زراعة الحبوب تتربع على 110.000هكتار بنسبة 35 من المساحة الصالحة للزراعة بمتوسط إنتاجي قدره 12 مليون قنطار.

-الأشجار المثمرة تمثل 20.000 هكتار بمعدل إنتاجي يفوق 450.000قنطار سنويا.

-زراعة الكروم تتربع على مساحة قدرها 7.300هكتار بمعدل إنتاجي يصل إلى 250.000قنطار ويتمركز في العمارية،بن شكاو،البرواقية،وامري

-زراعة الخضر الجافة والبقوليات والأعلاف

كما تتميز ولاية المدية بطابعها الرعوي حيث تتصدر تربية الأبقار الحلوب ب21.300راس، والأغنام 950.000راس بمتوسط إنتاج اللحوم ب4.500 طن سنويا . كما تتميز الولاية بوجود مساحات غابية تقدر ب 161.320 هكتار، وتتكون من أشجار الصنوبر الحلبي 66% البلوط الأخضر 29% الأرز البربري3% البلوط الفليني 1% (مديرية الغابات ، 2017)

يتوزع معظم سكان ولاية المدية على المناطق الريفية عبر 64 بلدية بنسبة تفوق 70% وتنقسم الى ثلاث مناطق كبرى :

-المنطقة الجبلية وتضم 25 بلدية بمساحة فلاحية تفوق 93000هكتار.

-منطقة السهول الداخلية التي تضم18بلدية بمساحة فلاحية تقدر ب 101.137 هكتار .

-منطقة الفلاحية الرعوية تضم 21 بلدية بمساحة تقدر 144هكتار .(الريفية، 2014)

2.4. المشاريع الداعمة لسياسة التجديد الريفي في ولاية المدية

يقصد بمشاريع التنمية الريفية كل مشروع يتضمن أعمالا تقوم بها المجموعات الريفية تحقيق أهداف محددة ضمن الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية،وتكتسب هذه المشاريع أهمية لسكان الريف ولاسيما على المستوى التنظيمي والمالي في ظل المساعي الرامية للاستدامة نشاطاتهم خاصة في المجال الزراعي لضمان أمن غذائي أفضل وظروف معيشية أحسن.

1.2.4.البناء الريفي: في إطار تحسين ظروف العيش لسكان الريف يعتبر السكن الريفي حتمية لضمان استقرار السكان الريفيين وديمومة نشاطاتهم الفلاحية اهتمت الولاية انطلاقا من موسم1999 إلى يومنا هذا بالمشاريع المتعلقة بضمان استمرارية وعودة الفلاحيين إلى ممارسة نشاطاتهم الزراعية والرعوية خاصة بعد الهجرة الريفية التي عرفتها الولاية في مرحلة التسعينات وقد تم تسجيل :

الجدول رقم 1 السكنات الريفية المنجزة والمسجلة في ولاية المدية مابين 1999-2009

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2007	2008	2009
المشاريع المسجلة	9040	10640	11640	12140	12740	13560	21560	25260	15902	16402
المشاريع المنجزة	8543	8825	9440	10262	10709	10098	11276	15846	9023	11117

المصدر:من إعداد الباحث بناء على معطيات من وزارة السكن والعمران.

2.2.4:الدعم الفلاحي

1.2.2.4–مشاريع الاستثمار الفلاحي: في إطار تدعيم الأمن الغذائي الوطني شرع العمل منذ بداية 2008 ببرنامج تجديد الاقتصاد الفلاحي و الريفي من خلال الأدوات المرتبطة بما يسمى عقد النجاعة و الذي تتعهد كل ولاية من خلاله بتحسين مستوى الإنتاج خلال 05 سنوات بالنسبة للشعب الإستراتيجية القمح ، الحليب، اللحوم ، زيت الزيتون وفي هذا الإطار تحصلت الولاية على برنامج تمثل في:

الجدول رقم 2 عقود النجاعة المتحصل عليها في ولاية المدية 2009 – 2014

الشعب	معدل الإنتاج 2008-2000	أهداف عقد النجاعة 2013	الانجاز (ق)	نسبة التطور (%)
الحبوب (ق)	1 400 000	2 563 000	2 116 237	63
الأعلاف(ق)	800 000	1 300 000	1 957 298	145
البقول الجافة (ق)	12 400	19 800	15 749	27
الخضروات (ق)	597 000	1 119 500	1 258 356	111
منها البطاطا (ق)	250 000	379 600	587 169	135
الأشجار المثمرة(ق)	660 500	1 252 800	1 004 687	52
الحليب (لتر)	46 000 000	127 497 000	103 720 000	125
اللحوم البيضاء (طن)	4 400	9 655	19 229	337
اللحوم الحمراء (طن)	4 000	11 636	10 987	175
البيض (وحدة)	74 000 000	102 733 000	113 424 000	53
العسل (وحدة)	90	248	165	83

مديرية المصالح الفلاحية لولاية المدية2014

2.2.2.4 مشـــاريع المبادرة المحلية :للتكفل بمختلف انشـــغالات المنتجين و لتكوين مختلف الشـــعب الفلاحية بالولاية ، أتاحت الوزارة الوصية الفرصة لمديريات المصالح الفلاحية مشاريع خاصة تسمى بمشاريع المبادرة المحلية .

حيث تم تسجيل عدة مشاريع تتعلق بتربية النحل و إعادة الاعتبار لشعبة الكروم و وكذا تطوير زراعة

مشـــروع تطوير تربية النحل : خصـــص لهذا المشـــروع غلاف مالي قدره 1025298800 دج ، اســـتهدف الشباب المؤهل على مستوى بعض الدوائر و هي : عزيز ، وامري المدية وغيرها .

- مشـــروع اقتناء 50 جرار ذو ســـلاســـل : اســـتفادت ولاية المدية بغلاف مالي في هذا الاطار قدره 6000000000 دج ، لاقتناء 50 جرار ذو سلاسل في اطار اعادة تهيئة شعبة الكروم ، تم توزيع 29 جرار ، حيث قيمة مبلغ الدعم المستهلك هو 30526372.95 دج .

- انجاز مشـــروع تطوير زراعة الزيتون : شمل هذا المشـــروع 03 ثلاث دوائر : تابلاط ، العزيزية ووامري ، تتمثل في 05 خمس بلديات وهي : تابلاط مزغنة ، العزيزية ، مغراوة و حربيل ، القيمة المالية لهذا المشـــروع قدرت : 100210000 دج و قيمة مبلغ الدعم المستهلك : 67313949.76 دج

3.2.2.4المرافقة التقنية :منذ سنة 2009 دخل برنامج تكثيف القدرات البشرية حيز التنفيذ من اجل التكفل بالتاطير التقني ، و في إطار التكوين والإرشـاد الفلاحي تم تنظيم 10 معارض مختلفة النشـاطات و 04 صـالونات ،إضـافة لذلك نجد 06 صـالونات و02 قافلات تحسيسية ، و 28 يوم دراسي و محاضرات ، بمشاركة 1162 منظم.

الجدول رقم 3 يبين المرافقة التقنية للفلاحين خلال المرحلة 2009-2014

المواسم	الأيام التحسيسية			الأيام التبيينية			الزيارات الميدانية		
	العدد	الفلاحين	الإطارات	العدد	الفلاحين	الاطارات	العدد	الفلاحين	الإطارات
2009-2010	337	4220	300	120	1277	73	3790	3580	/
2010-2011	230	1495	71	110	213	360	626	691	/
2011-2012	312	2927	225	48	449	212	725	3317	121

المواسم	الأيام التحسيسية			الأيام التبيينية			الزيارات الميدانية		
	العدد	الفلاحين	الإطارات	العدد	الفلاحين	الاطارات	العدد	الفلاحين	الإطارات
2012-2013	610	6531	455	44	610	90	1962	3924	86
2013-2014	423	6837	400	15	165	22	654	2159	77
2014-2015	425	4569	367	20	208	30	1691	4757	261
2015-2016	890	6098	706	54	443	113	2903	9709	1025

مديرية المصالح الفلاحية لولاية المدية.

4.2.2.4الموارد المائية: كما يعد قطاع الموارد المائية احد القطاعات الحيوية في دفع المستقرات السكنية والاقتصادية على الاستمرار،فالاهتمام بهذا المورد كان له مكانة في سياسة التجديد الريفي بحكم الطبيعة التضاريسية لولاية المدية فقد تم انجاز مابين 2010و2014 ثمانية 8 محطات ضخ واعادة تاهيل 3محطات وانجاز 40 خزان بقدرة استيعاب تجاوزت 24550م3،تم انجاز 10سدود في اطار مشروع الحزام الاخضر اضافة الى غرس 1360 هكتار من الزيتون و400هكتار غراسة رعوية ،كما تم توزيع107.096 شجيرة لغرس 687 هكتار شمل اكثر من 15بلدية ،كما تم فتح 250كلم مسالك فلاحية شملت 32 بلدية.

4–3–اثر برنامج التجديد الريفي والفلاحي على الانتاج الفلاحي لولاية المدية

4–3–1–الإنتاج النباتي والحيواني: عرف القطاع الفلاحي في الولاية تطور ملحوظ خاصة في الفترة الممتدة مابين عام 2000 و 2014 و ذلك نظرا للسياسات المحلية المتبعة والتي أعطت اثار ايجابية على مختلف الشعب الفلاحية حيث عرفت هذه الشعب تطورا ملحوظا من خلال تطور المساحات المزروعة من سنة لأخرى ، اذ كان معدل المساحة المزروعة للحبوب سنة 2000 لغاية سنة 2008 لا يتجاوز 105000 هكتار إلى أن وصل خلال الموسم الفلاحي 2015 لأكثر من 120400 هكتار ، و في الموسم 2016 2017 وصلت زراعة الحبوب ل 100780 هكتار.

هذا ما ينطبق على باقي الشـــعب النباتية التي شـــهدت قفزة نوعية من حيث المســـاحة و كذا الإنتاج لاســـيما الأشـجار المثمرة و الزيتون التي تشـهد خلال الآونة الأخيرة عمليات توسـيع في المسـاحة المغروسـة بفضـل مختلف المشاريع الممونة من طرف الدولة.

ويرجع هذا التطور الكبير في إنتاج الحبوب و الخضـــروات إلى الجهود المبذولة من طرف الفلاحين في توســـيع المســـاحات المزروعة اســـتنادا للمرافقة التقنية و الدعم الفلاحي المخصـــص من طرف الســـلطات و المتعلق بدعم الأسمدة ، دعم المكنة و كذا دعم وتجنيد الموارد المائية و عتاد السقي التي تعتبر العصب الرئيسي لتوسعة المساحات المزروعة.

الجدول رقم 4 معدل تطور الإنتاج الفلاحي لولاية المدية الوحدة:قنطار

المنتوج	معدل 2000-2008	معدل 2009-2014	نسبة التطور%
المحاصيل الكبرى	1.400.000	3.339.000	38+
الأشجار المثمرة	660.500	960.000	31+
اللحوم البيضاء	44.000	195.000	74+
اللحوم الحمراء	40.000	109.500	63+
الخضروات	597.000	1.065.000	44+

مديرية المصالح الفلاحية لولاية المدية

أدى هذا التزايد في الاهتمام بالقطاع الفلاحي إلى توسع عدد المستثمرات الفلاحية بنسبة 85 بالمائة أراضي تابعة للقطاع الخاص وارتفع جم المستثمرات الى 37930 مستثمرة فلاحية

الجدول رقم 5 توزيع المستثمرات الفلاحية لولاية المدية

المستثمرات الفلاحية	مزرعة نموذجية	الامتياز	مجموعة فلاحية فردية	مجموعة فلاحية جماعية	الخواص
عددها	7	2455	273	464	34731

المصدر:المصالح الفلاحية المدية ،الطابع القانوني للأراضي الفلاحية.

حققت السـياسـات الداعمة للفلاحين والمسـتثمرين دورا في زيادة حجم المسـتثمرات الفلاحية الخاصـة التي تعتمد على القدرات الفردية للفلاحين والإمكانات الموفرة خاصة في الجانب القانوني والمؤسساتي.

5-خاتمة

إن المقومات الطبيعية والبشـــرية التي تمتلكها ولاية المدية تبين أن لها إمكانيات إحداث تنمية فلاحية وريفية تؤهلها لان تكون منطقة جذب للاســـتثمار المحلي والأجنبي ،وقد كان لبرنامج التجديد الريفي اثر في إعادة تفعيل المناطق

الريفية والفلاحية نظرا للظروف الأمنية والاجتماعية التي مرت بها الولاية في مرحلة التسعينات،فقد فتح هذا البرنامج الافق للفلاحين لزيادة الإنتاج الفلاحي والحيواني خاصة في ظل التوجه الاقتصادي الجديد القائم على تنويع المداخيل المالية للجماعات المحلية وبناء القدرات الذاتية لتحقيق متطلبات التنمية المحلية والريفية.

6. قائمة المراجع:

-براكنية، 1987.هجرة القوى العاملة في الجزائر وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية ، كلية الاقتصاد والتجارة قسم السكان ،حلب،

-بهلول بلقاسم حسني، 1990.الاستثمار واشكالية التوازن الجهوي المؤسسة الوطنية للكتاب. الجزائر .

خلية الإعلام والاتصال لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري. (12 12, 2015). الجزائر.

-شريف درويش، التغيير الاجتماعي في الريف الجزائري، ماجيستر علم الاجتماع ،الجزائر، 1989

-فكار عثمان، 1985، التوطين الصناعي في الريف الجزائري واثاره الاجتماعية –الهجرة الزراعية وعملية الاندماج ، ماجيستر في علم الاجتماع ، جامعة الجزائر.

-محافظة الغابات لولاية المدية، التقرير السنوي لبرنامج التنمية الريفية، المدية. 2014.

-الديوان الوطني للتخطيط والإحصاء ، 2008.

-مديرية المصالح الفلاحية المدية.

-La Politique du Renouveau Rural en Algérie MADR AlgérieAlgérie2012.

-www.rediit.com .